



فرنسا والمسألة الأمازيغية بالمغرب قبل سنة 1912

عبد الحميد احساين

تحدث الأوربيون، الذين كتبوا عن إفريقيا الشمالية قبل سنة 1830، عن «الإيمازيغن» وعن كثرة عددهم وتشبثهم بلهجاتهم وعاداتهم وأعرافهم ومحافظتهم على حريتهم واستقلالهم، خصوصا بالمناطق الجبلية[1].

وبعد بدء احتلال فرنسا للجزائر سنة 1830، ترسخ هذا التصور في الأذهان، خصوصا أذهان الفرنسيين الذين أكدوا أن الصراع والتناحر بين العرب والإيمازيغن يطبعان تاريخ إفريقيا الشمالية منذ الفتح العربي الإسلامي. وتجاوز العديد منهم ذلك ليقول إن العنصر الأمازيغي، لفتوره الديني وضعف تأثره بالإسلام، أسهل منالا وأكثر قابلية للتطور ولتقبل الحضارة الأوربية من العنصر العربي الذي وصف بكل الصفات القبيحة إن هذا التصور، الذي اصطلح على تسميته بـ «الأسطورة البربرية»، فرض نفسه، بقوة، على فرنسيي الجزائر الى درجة أنهم عملوا على تطبيعه وبلورته على أرضية الواقع، خصوصا بمنطقة «القبايل الكبرى»[2].

وبعد اشتداد الضغط الامبريالي على المغرب في مطلع القرن ارتفعت، طبعا، أصوات تنادي بضرورة مراعاة أصالة وخصوصية الإيمازيغن ووضع الاختلافات الموجودة بينهم وبين العرب والمور في الاعتبار. وقد كانت فرنسا، في هذه الأثناء قد احتلت أجزاء واسعة من الجنوب الشرقي المغربي (واحات توات، تيديكلت وگورارة...) وشعرت بضرورة تهييء «سياسة مغربية» نشيطة وواضحة المعالم تمكنها من تحقيق أهدافها الامبريالية[4]. وإذا كان الصراع، داخل الوسط الامبريالي، قد احتدم أساساً بين تيارين يتمثلان في

أنصار «سياسة المخزن» ومؤيدي «سياسة القبائل»، فإن المدافعين عن «السياسة البربرية، عملوا ما في وسعهم من أجل إسماع صوتهم للمسؤولين الفرنسيين. وما شجعهم على ذلك الأفكار الرائجة آنذاك عن «السيبة البربرية».

I ـ «سياسة القبائل» والمسألة الأمازيغية :

كثر حديث الفرنسيين عن عجز المخزن عن فرض سيطرته وإحكام قبضته على القبائل السائبة القاطنة بالجبال والأصقاع النائية . والسيبة، وفق ما نجده في التأليف الفرنسي، ظاهرة سياسية ارتبط وجودها بضعف المخزن وطبيعته الاستبدادية والطفيلية من جهة وميل القبائل الغريزي أو الفطري للاستقلال وللعيش في فوضاها التقليدية ورفضها الاندماج في كيان تنظمه وتؤطره سلطة مركزية عليا. لكن بعض الفرنسيين، قبل مطلع القرن العشرين، تحدثوا عن السيبة كظاهرة عرقية تشمل القبائل الأمازيغية فقط، فأحدثوا بذلك تطابقا بين ما سمي بـ «بلاد السيبة» والمناطق التي تقطنها هذه القبائل[5]. وقد فرض هذا التصور نفسه، بعد سنة *1904* ، حتى على بعض الخبراء والباحثين العارفين بالقضايا المغربية، مثل إيدمون ميشوبيلير Edmond Michaux-Bellaire[6] وألفريد لوشاتولي Alfred Lechatelier[7] اللذين لم يحصرا خصوصية الأمازيغي في رفض الخضوع للمخزن، ممثل العنصر العربي المستقر بالسهول،[8] والمحافظة على الأعراف رغم مناقضتها للشرع، بل تجاوزا ذلك ليتحدثا عن محافظته على حيويته وأسلوبه الخاص في الحياة. وتجدر الإشارة الى أن هذه الرؤية قامت عل أساس انتقاد ، بل رفض، فكرة عروبة المغرب[9].

1 - النزعة الأمازيغية لدى الفرنسيين :

لم تحظ هذه الرؤية، مع ذلك باهتمام وتأييد كل الباحثين والمؤلفين. فقد رفض البعض فكرة التعارض التام بين العرب والإيمازيغين،[10] في حين لم ير البعض الآخر في المغرب إلا بلدا عربيا وجزءا من الشرق الإسلامي. لكن الصورة التي كونوها عنه أو رسموها له كانت سلبية وقاتمة. فقد كتب گابرييل شارم Gabriel Charmes، مثلا، بعد زيارته لفاس سنة *1887* ما يلي : «لقد تأكدت من دونية المغاربة بالمقارنة مع العرب الآخرين في إفريقيا الشمالية. إن ألعابهم مبتذلة تجعلنا نحس بردا ءة عرق في طريق الانحطاط، عرق فقد خصاله السالفة

وجمد نفسه في الماضي»[11]. أما.... شيڤريون Chevrillon فقد قال إن المغرب أكثر أجزاء الشرق قتامة وعتمة وبلد مريض تظهر عليه علامات الموت؛ بلد فقد فيه الإسلام بساطته فأصبح دينا واهنا، وفقد فيه الشعب حيويته فأصبح يحب الموت وينطفئ في الفقر والعفن[12].

إن العرب فقدوا ، في نظر العديد من الفرنسيين وغيرهم، حيويتهم وعزتهم لاعتناقهم لدين يدفع معتنقيه الى التعصب ويحرضهم على الثورة ضد الأوربي حامل لواء الحضارة العصرية ويمنعهم من التطور والتقدم. أما الإيمازيغن فإنهم لم يحافظوا على أصالتهم وحيويتهم وقدرتهم على التطور والتكيف مع الظروف والمستجدات إلا لضعف تدينهم وعدم تمكن الإسلام منهم. هذا ما حمس البعض الى الدفاع عن فكرة تطويرهم بمنأى عن العرب والحضارة العربية الإسلامية. فقد ذكر المستشرق لويس ماسينيون Louis Massignon أن «النزعة البربرية Le berberisme شكلت بالنسبة له هاجسا أو هما علميا ودينيا منذ سنة 1909، وأن الراهب شارل دي فوكو Charles de Foucauld هو الذي أقنعه بأن يكرس لها حياته قصد إزالة اللغة العربية وإحلال اللغة الفرنسية والمسيحية محلها[13]. وكان القبطان موريس لوگلي Maurice Le Glay، بدوره، مهووسا بالمسألة الأمازيغية ومقتنعا بضرورة تطبيق «السياسة البربرية» بالمغرب، لهذا نجده يتصل بليوطي، المسؤول العسكري الفرنسي بالمغرب الشرقي، من أجل إقناعه بتطبيقها.[14] نفس الشيء فعله فرنسيون آخرون. فحين اقترب ليوطي بجيشه من ممر تازة أوحوا له بتأسيس «بربرستان»، لكنه رفض ولو أنه كان، هو أيضا، مقتنعا بصحة الأطروحة الداعية الى ضرورة وضع الاختلافات الموجودة بين العرب والإيمازيغن في الاعتبار..[15].

2 - سياسة القبائل والسياسة البربرية :

ورغم كل ما ذكر فإن معظم منتقدي المخزن وسياسة الاعتماد على السلطان من أجل فرض السيطرة الفرنسية على المغرب لم يقدموا «السياسة البربرية» كبديل أو كصيغة استعمارية يجب وضعها في الاعتبار وإنما دافعوا عما سمي بسياسة القبائل التي تقوم على أساس عدم إدخال المخزن الى القبائل السائبة وتجنب فرض التقاليد والمؤسسات المخزنية عليها[16]. وتجدر الإشارة، مع

ذلك، إلى أن معظم الباحثين والخبراء العارفين بالواقع المغربي لم يلغوا المخزن نهائيا بل دعوا الى الدمج بين السياستين، أي «سياسة المخزن وسياسة القبائل»، وهذا يعني إشراك السلطان في كل عمل سياسي أو عسكري تقوم به فرنسا بالمناطق التي لا تنالها الأحكام السلطانية وخلق توازن، في «السياسة المغربية» بين المخزن والقبيلة مع العمل على تجنب كل ما يمكن أن يثير هذه الأخيرة أو يستفزها.

ويعد ألفريد لوشاتوليي من أبرز الفرنسيين الذين عبروا عن هذا الرأي. فقد انتقد المخزن وسياسة المخزن لكنه، بالمقابل ألح على ضرورة هذا الجهاز المخزني ليكون الاداة الضرورية التي يرتكز عليها التدخل الفرنسي بأكمله. لهذا نجده يقترح على فرنسا:

أ) أن تلعب دور الوسيط بين السلطان من جهة وبين «البرابر» وكل القبائل التي استعصى على المخزن إخضاعها لسلطته بالمناطق الشرقية من جهة ثانية.

ب) أن تتعهد بالمحافظة على الأمن باسمه وعلى نفقتها.

ج) ألا تعمل على نهج سياسة مخزنية تتجاهل القبيلة. فعدم خلق توازن بين المخزن وبين هذه الأخيرة لن يؤدي في رأيه إلا إلى تعثر السياسة الاستعمارية الفرنسية بالمغرب(17).

لقد دافع لوشاتوليي عن «سياسة القبائل» وتحدث عن السيبة كظاهرة خاصة بالقبائل الأمازيغية التي كان يرى أنها تختلف اختلافا واضحا عن العرب والمور القاطنين بالسهول المغربية لكنه أكد، من جهة ثانية على نقطتين أساسيتين :

الأولى : وهي أن سلطة الشرفاء العلويين تبقى، رغم هشاشتها أساس البناء الاجتماعي المغربي. وهذا دفعه طبعا الى رفض فكرة التعارض التام والجذري بين «بلاد المخزن» و«بلاد السيبة» على اعتبار أن المنطقتين متداخلتين ولا توجد بينهما حدود قارة وثابتة(18).

والثانية : وهي أن مصلحة فرنسا بالمغرب تكمن في عدم نهج سياسة موحدة تجاه كل القبائل الأمازيغية على اعتبار أن الوسط الأمازيغي يتكون من أصناف بشرية متعددة ومتباينة ولا يشكل مجتمعا عضويا»، وأن المجتمع المغربي مازال متفككا لدرجة أن سماته الاجتماعية وأعرافه وتقاليده لا يمكن أن

تتفاعل وتنسجم إلا مع سياسة تضع في الاعتبار كثرة التقاليد المحلية واختلافها وليس التقاليد المشتركة أو العامة[19].

هذه الاعتبارات كلها دفعت لوشاتوليي الى تفضيل صيغة «سياسة القبائل» على «السياسة البربرية» ولو أن تصوره يستمد بعض مضامينه وأفكاره مما كان يروج آنذاك عن الإيمازيغن. ويلتقي هذا الفرنسي في ذلك مع العديد من الخبراء والباحثين الفرنسيين الذين تعاملوا مع القضايا الاجتماعية المغربية بحذر وروية ونظروا الى السيبة كظاهرة معقدة يتطلب تحليلها استبعاد أسلوب التعميم والتصنيف المبسط. وقد أدى كل ذلك، طبعا، إلى اختلاف الرؤى وتعدد الآراء حتى في وسط المدافعين عن سياسة القبائل. فإذا كان لوشاتوليي، مثلا، قد تحدث عن السيبة كظاهرة خاصة بالبربر فإن الباحث أوگستان برنارAugustin Bernard لم يكن له نفس الرأي. فهو قد قلل من أهمية الاختلافات الموجودة بين العرب أو المعربين وبين الإيمازيغن مشيرا الى أن هذين العنصرين اختلطا وامتزجا فيما بينهما لدرجة يصعب معها خلق تعارض جذري بينهما. لكنه دعا، مع ذلك، الى ضرورة استغلال الاختلافات المتبقية والمحافظة على «الجماعات» الموجودة بالقبائل الأمازيغية ودعم سلطتها. والأكثر من ذلك هو أنه اقترح على فرنسا طبعا، تطبيق هذا التنظيم الاجتماعي الأمازيغي حتى بالمناطق التي تنتشر بها القبائل العربية أو المعربة نفسها[20]. ولم يكن هذا الرأي الذي دافع عنه هذا الباحث، يلقى التأييد التام والقبول الكامل. فبعض الفرنسيين لم يهتموا نهائيا بما كان يقال عن التعارض أو الاختلاف بين العرب والإيمازيغن، فهم قد تحدثوا عن سياسة القبائل، كظاهرة سياسية تهم القبائل التي رفضت الخضوع للمخزن سواء كانت عربية أو امازيغية. ونجد من بين هؤلاء الاشتراكي والنائب البرلماني جان جوريس الذي دافع بحماس عن سياسة القبائل لكنه ألح على ضرورة أن تنهج فرنسا بالمغرب، سياسة عربية تكون امتدادا لتلك التي كانت تطبقها بالجزائر[21].

II - المسؤولون الفرنسيون والمسألة الأمازيغية :

ما يهمنا رصده، الآن، هو الكيفية التي تعامل بها المسؤولون الفرنسيون، أصحاب القرار، مع المسألة الأمازيغية بالمغرب ابتداء من مطلع القرن العشرين الى سنة 1912. إن باريس، طيلة هذه الفترة، أعطت الأولوية

لسياسة الاعتماد على المخزن من أجل تنفيذ مخططها الامبريالي. واختيارها هذا عرضها لانتقادات أنصار الاستعمار على الطريقة الجزائرية (استعمال القوة) ومؤيدي سياسة القبائل. ولم تعمل الحكومة الفرنسية على تغيير موقفها حتى بعد اصطدام جيشها، الذي شرع في احتلال الجنوب الشرقي المغربي بمقاومة القبائل الأمازيغية القاطنة بمنطقة تافيلالت وجبال الأطلس. فهذه القبائل لم تنتظر قدوم العدو لتكتفي بالدفاع عن أراضيها، بل كانت تهيء الحركات للهجوم عليها بالمناطق التي احتلها رغم بعدها عن مقر إقامتها. ففي الأطلس المتوسط مثلا، وفق ما ذكره الماركيز روني دي سوكَنزاك الذي زار المنطقة سنة *1901*، تعددت الدعوات للجهاد وتهيأت الحركات من أجل ذلك. ومن الذين شاركوا فيها فتيان بني مكَليد الذين قصدوا توات من أجل محاربة الكفار[22].

ورغم أن القبائل «العربية» انضمت الى فلول المجاهدين وشاركت في الحركات الجهادية فإن ما استرعى انتباه الفرنسيين، آنذاك، هو المقاومة التي كانت تبذلها القبائل الأمازيغية، خصوصا تلك التي اصطلح على الإشارة اليها باسم «كتلة» أو «اتحادية البرابر». وهي تتألف من قبائل فظة وصعبة المراس تشكل مناطق استقرارها، بناء على ما نجده في التآليف الفرنسية، قلب بلاد السيبة، وقد ذكر ألفريد لوشاتوليي أن «اتحادية البرابر الكبرى تقطن منطقة واسعة تمتد من ناحية وادي درعة الى حوض ملوية الأوسط وأنها عبارة عن جبهة مغربية أمامية أو متقدمة، مواجهة للفرنسيين في الجنوب الشرقي. وهو لم يتحدث عنها إلا ليبرز قوتها والمشاكل التي يمكن أن تخلقها أمام الجيش الفرنسي المحتل. ولدعم رأيه كتب ما يلي : «يمكن تقدير عدد المحاربين فيها بثلاثين ألفا على الأقل وخمسين ألفا على الأكثر. وهم مسلحون كلهم تقريبا ببنادق ذات الطلقات السريعة، بل ذات الطلقات المتعددة في الغالب. أما الذخيرة فمتوفرة. ليس هناك خوف في الظروف العادية نظرا للانقسامات العديدة التي تطبع القبائل، من أن يجتمع أزيد من ألف أو ألفي محارب. ومع ذلك فأثناء انتفاضة الجنوب الوهراني انعقد تجمع عام حضره ممثلو كل الأفخاد، أي حوالي الألف تقريبا. فمسألة البرابر إذن يمكن أن تصبح في أي وقت من الأوقات خطيرة».[23] وفعلا فقد أثارت «مسألة البرابر» هاته قلق باريس لأن القبائل الأمازيغية تصدت للجيش الفرنسي وقامت بالهجوم على القوافل

والثكنات العسكرية الفرنسية في الجنوب الشرقي وعند الحدود المغربية - الجزائرية. وطبعا أحرجت هذه الحركات الجهادية المخزن العزيزي الذي كان يدعو القبائل الى التزام السكينة والهدوء حتى لا تعطى لفرنسا الامبريالية الفرص التي تمكنها من فرض نفسها عليه بشكل أقوى وأشمل[24]. والمثير للانتباه هو أن باريس لم تتعامل مع هذه القبائل الأمازيغية المقاومة لهاكقبائل سائبة، فالحكومة الفرنسية حملت المخزن مسؤولية الأحداث التي تسببت فيها القبائل وألحت وثائقها على مسؤولية المخزن الذي اتهم بتحريض القبائل ضد الفرنسيين. وهي بذلك تعترف، ضمنيا، بسيادة السلطان على مناطق تسكنها قبائل تعتبر سائبة، وتتجاهل، في نفس الوقت، ما روجه البعض عن ضرورة إقصاء المخزن، ممثل العنصر العربي، من المناطق التي تقطنها القبائل الأمازيغية السائبة. فكان ذلك تعبيرا عن تشبثها (بسياسة المخزن). وإذا كانت الحكومة الفرنسية قد اختارت هذه السياسة فذلك، أولا، لاعتقادها أن المخزن يشكل النواة أو السلطة التنظيمية الوحيدة التي يمكنها الاعتماد عليها لتحقيق أغراضها، وثانيا، لتخوفها من تدخل الدول الامبريالية الأخرى، المنافسة لها بالمغرب، في حالة عدم اعتمادها على السلطان، خصوصا وأن كل هذه الدول كانت تعترف بوحدة المغرب الترابية وبسيادة السلطان عليه.

III - ليوطي والمسالة الأمازيغية :

عين هوبير ليوطيHubert Lyautey، بعد أن رقي ليصبح جنرالا، في أكتوبر 1903 قائد لواء بعين الصفراء، عند الحدود المغربية الجزائرية، ليراقب النصف الجنوبي من الأقليم الشرقي المغربي ويشرف على العمليات العسكرية. وبعد سنة 1906 أصبح نفوذه يشمل الإقليم كله. وليوطي هذا، كان في البداية، مع سياسة المخزن، لكنه سرعان ما غير رأيه. إذ شرع في انتقادها، منذ نهاية سنة 1904، مؤكدا أن الحكومة الفرنسية باعتمادها هذه السياسة تسعى إلى تكوين دولة مغربية قوية وخلق كيان واع بذاته. وهذا، في نظره، أمر غير معقول لأن المغرب كيان سديمي وبلد يطبعه الانقسام. ودافع الجنرال ليوطي، بالمقابل، عن سياسة «بقعة الزيت» أو «تقنية التوسع التدريجي»، وما هذه إلا وجه آخر لسياسة القبائل. وهي تقوم على المزج بين العملين العسكري والسياسي، ويتمثل العمل السياسي في :

أ ـ إقناع الخصم بعدم جدوى المقاومة عن طريق إظهار القوة مع محاولة تجنباستعمالها.

ب ـ استدراج القبائل الى صف الفرنسيين ومحاولة إقناعها بإيجابيات الوجود الفرنسي، وذلك عن طريق ربط علاقات تجارية معها واحترام عاداتها وتقاليدها وأيضا بتجنب كل أساليب العسف والظلم في التعامل معها.

وقد احتك ليوطي أثناء توسعه في شرق المغرب، بالقبائل الأمازيغية، وشعر هو أيضا بالخطر الذي قد يتهدد الوجود الامبريالي الفرنسي بالمغرب في حالة التفاف هذه القبائل حول بعضها، ومع ذلك فإنه لم يفكر أبدا في نعت سياسته بما يسمى بـ «السياسة البربرية» رغم إيمانه آنذاك بوجود فوارق بين العرب والإيمازيغن. وحين طلب منه البعض سنة 1910 تطبيق هذه السياسة وتأسيس «بربرستان» أجاب قائلا «إنني موجود بالمغرب لتوطيد سلطة السلطان على كل البلاد»[25]. هكذا فإن ليوطي الذي كان ضد سياسة المخزن بعد سنة 1904 أصبح منذ سنة 1910 يعيد الاعتبار لسياسة الاعتماد على المخزن ولو أن ذلك لم يمنعه من الاستمرار في تطبيق «سياسة بقعة الزيت» ومن استعمال القوة في توسيع رقعة الاحتلال ولم يعلن ليوطي عن تشبثه بـ «سياسة المخزن» إلا لحاجة فرنسا الى السلطان لفرض سيطرتها على المغرب.

نرى، إذن، أن مبادئ «السياسة البربرية» لم تكن غائبة عن أذهان الفرنسيين قبل سنة 1912. لكن التصور الذي فرض نفسه، الى جانب «سياسة المخزن»، يتمثل في «سياسة القبائل» التي دافع عنها حتى أولئك الذين دافعوا عن أمازيغية المغرب. وينبغي القول، مع ذلك، بأن «سياسة القبائل» و«السياسة البربرية» تلتقيان في بعض النقاط. فالثانية اقتبست بعض مبادئها واستلهمت بعض أفكارها من الأولى. وهذا شيء طبيعي لأن التصورين معا ينطلقان من إطار مرجعي واحد متمثل في «السيبة» ويدافعان عن فكرة عدم فرض المخزن والمؤسسات والتقاليد المخزنية على القبائل التي تفتخر باستقلالها وتتشبث بتقاليدها وأعرافها.

ولم يعمل المسؤولون الفرنسيون، أصحاب القرار السياسي، على تطبيق «السياسة البربرية» إلا بعد توقيع عقد فاس، في 30 مارس 1912 وشعورهم بالخطر المحدق بنظام الحماية فقد مر، هذا الأخير، في بداية عهده، بظروف صعبة تمثلت في اندلاع انتفاضة فاس والتفاف القبائل حول حركة الهيبة في الجنوب.

ولم يزدد الوضع إلا تأزما بعد اصطدام الجيش الفرنسي بقبائل الأطلس المتوسط الأمازيغية التي لم تكن فرنسا تعرف عنها وعن أراضيها أي شيء تقريبا. فنتيجة لكل هذه الأشياء، وبعد المعارك الحقيقية، الضارية والعنيفة، التي خاضتها الجيوش الفرنسية عند السفوح الشمالية للأطلس بين سنتي 1911 و1913 تقرر تطبيق «السياسة البربرية». لكن أول قرار رسمي صادر في هذا الشأن، وهو يتمثل في ظهير 11 شتنبر 1914، لم يصدر إلا بعد أن اندلعت الحرب العالمية الأولى وقررت باريس سحب معظم قواتها العسكرية من الساحة المغربية.

الهوامش :

(1) انظر : - de chenier, "Recherches historiques sur les maures et histoire de l'empire du Maroc", (3 vol) - Paris, imp. polytype, 1787.
- G. Lemprière, "voyages dans l'empire du Maroc et dans le royaume de Fès. Fait dans les années 1790 et 1791", Paris, Tavernier, 1801.
- Abbé Raynal (ouv. posthume), "histoire philosophique et politique des établissements du commerce européens dans l'Afrique septentrionale", 2t. Paris, Amables Costes, 1826.

(2) راجع : Ch.-R. Ageron, "les Algeriens musulmans et la France" (2t., Paris, P.U/F. 1968).

(3) استعملت كلمة مور ، في الغالب، للإشارة الى سكان البلاد ككل، لكنها استعملت بشكل أدق، للإشارة الى سكان المدن الذين قيل أنهم تشكلوا من عناصر مختلفة ومختلطة. أما كلمة «عرب»، فقد استعملت في الغالب للإشارة إلى سكان البادية العرب أو المعربين

(4) وقد اشتدت حاجتها الى ذلك بعد توقيع الاتفاق الفرنسي الانجليزي، في 8 أبريل 1904. وهو الاتفاق الذي جعلها تسير في درب الانفراد بالمغرب.

(5) أنظر : - Ludovic Campou, "un empire qui croule : le Maroc Comtemporain" (Paris, Plon-Nourrit 1886) p. 25

(6) E. Michaux-Bellaire, "l'organisme marocain" Rev. du monde musulman, sept. 1910, pp. 1-43.

(7) A. le chatelier, - "Le Maroc bérbère et les mines européennes" Rev. du monde musulman, Fev. 1910, pp. 145-150
- "Politique musulmane. Lettre à un conseiller d'Etat", Rev. du monde mus., sept. 1910, pp.

(8) استند ألفريد لوشاتوليي على ما أورده أحمد الناصري عن الصراع بين قبائل فزاز الأمازيغية ومولاي سليمان في مطلع القرن التاسع عشر ليؤكد أن مصمودة وصنهاجة وزناتة، الذين جسدوا حالة «التسيب العضوي» التي عاشتها كل القبائل أو الشعوب الأمازيغية لم يقبلوا أبدا الخضوع لأية سلطة لا تنبثق منهم، وأن القبيلة البربرية كانت دائما، عندما تجد نفسها أمام سلطة منظمة على نمط خلافة الشرق، تضطر للاستيلاء عليها أو صدها واستبعادها حتى لا تهلك.
(Maroc Berbère... p. 150)

(9) ذكر ألفريد لوشاتوليي، في سياق حديثه عما أسماه بالتسيب، أن القبائل السائبة لم تكن قبائل متمردة على نظام منظم وعادي ولا حتى مستقلة بما في الكلمة من معنى. وإنما هي قبائل ارتبطت، نتيجة لظروف اجتماعية معينة، بهذه الحالة من التسيب التي دامت أزيد من إثني عشر قرنا فأصبحت وضعية عادية. (المرجع نفسه، ص 146).

(10) إذا كان لوشاتوليي مثلا قد أكد على فكرة التعارض بين القبائل الأمازيغية السائبة والعرب الخاضعين للمخزن وعلى أن المغرب بلد أمازيغي أكثر منه عربي فإن الباحث أوگستان برنار رفض فكرة التعارض أو التناقض التام بين العنصرين.
انظر: Augustin Bernard, "Ls confins algéro-marocaines", (paris, Larose 1911), p. 207.

(11) G. Charmes, p. 97.

(12) Chevrillon, p. 141, 149, 161.

(13) راجع Ch. A. Julien, "Le Maroc face aux imperialismes. 1415 - 1956" (Paris, J.A., 1978) P. 152.

(14) M. Le Glay, "Lyauty et le commandement indigene, Question d'hier, question d'aujourd'hui" Afrique française, 1936, p. 196.

(15) - R. Bidwell, "Morocco under Colonial rule. French administration of tribal 1912- 1956", (London, French Cass 1973) p. 50.

(16) تجدر الإشارة، مع ذلك، الى أن القبيلة الأمازيغية، وفق ما ردده العديد من الفرنسيين، هي التي حافظت على طابعها القبلي. وهذا يعني أن روح العصبية والتضامن عندها كانت أقوى مما عند غيرها من القبائل العربية التي قال عنها ألفريد لوشاتوليي (وهذا شيء مخالف لما هو معروف) إنها كانت تعاني من الفقر والتشتت وتخضع للمخزن خضوعا فعليا وكليا ولا تشكل هي والمور الحضريون إلا خمس السكان. (Politique musulmane... 90-91)

(17) راجع: عبد الحميد احساين، أصول سياسة فرنسا البربرية الى غاية سنة 1930 (بحث غير منشور أنجز لنيل دبلوم الدراسات العليا، كلية الآداب، الرباط) سنة 1987، ص: 56 ـ 59.

(18) نفس المرجع، ص 57.

(19) راجـع : Raymond Messal, "La genèse de notre victoire marocaine. Un précurseur Alfred Lechatelier 1855-1929", (Paris, Dunot, 1931) p. 218-219.

(20) A. Bernard confins... 207, 211. -

(21) Afrique française 1903. p. 309. -

(22) نقلا عن Jacques Cagne "Nation et nationalisme marocain", p. 167. -

(23) نقلا عن : R. Messal, "Genese... p. 178. -

(24) بعد فشل الهبة الحفيظية وانتفاض القبائل في ربيع 1911، ذكر السلطان مولاي حفيظ للقنصل الفرنسي المقيم بفاس، هنري گايار، أنه لا يوجد حد وسط بين سياسة مضادة للأوربيين تستجيب لرغبات الأمازيغيين وسياسة الإصلاحات المالية والعسكرية والاقتصادية التي تفرض سلطة المخزن في كل مكان وبشكل تام. إن الأولى كانت تحظى برضا الشعب. «ففي الفترة التي كان فيها هذا هو سلوكي كانت كل البلاد معي. أما الثانية فتستدعي الحصول على مساعدة فرنسا التي تتهرب» (نقلا عن : D. Rivet, p. 117.

(25) نقلا عن : R. Bidwell, Marocco under... p. 50.